

مراجعة مقال.

إعادة بناء الاستراتيجية الصناعية العظيمة.

مقال منشور في مجلة الشؤون الخارجية foreign affairs بتاريخ 2026/1/28.

الكاتب / ماريانا مازوكاتو

استاذة في جامعة كوليدج، لندن، المديرية المؤسسة لمعهد الابتكار والغرض العام في جامعة كوليدج،
مؤلفة كتاب : اقتصاد المهمة : دليل طموح لتغيير الرأسمالية.

م. د امنة علي سعيد* /جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية */قسم الاستراتيجية. الايميل/

dr.amena@nahrainuniv.edu.iq

Article review.

Rebuilding the Great Industrial Strategy.

An article published in the journal Foreign AffairsForeign Affairs, dated 2/28/2026.

Author / Mariana Mazzucato

Professor at University College London, Founding Director of the Institute for Innovation
and Public Purpose at University College, author of: Mission Economics: An Ambitious
Guide to Transforming Capitalism.

Dr. Amna Ali Saeed* /Al-Nahrain University /College of Political Science* /Department of
Strategy.

Email /dr.amena@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ قبول البحث: 2026 / 3 / 1

تاريخ استلام البحث: 2026 / 2 / 1

الملخص :

يعد المقال مساهمة مهمة في النقاش حول عودة السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ويعكس تحولاً في الفكر الاقتصادي الغربي نحو إعادة الاعتبار لدور الدولة في توجيه الابتكار، شهدت السياسة الصناعية في السنوات الأولى من إدارة بايدن نحو استراتيجية صناعية أكثر قوة وتعتبر حيوية للأمن القومي الاقتصادي وهذا يضع الولايات المتحدة الأمريكية على مسار جديد يسرع من تطوير ونمو التكنولوجيات المبتكرة والصناعات الرئيسية مع السعي في الوقت نفسه إلى إعادة بناء القدرات التصنيعية، ويهدف مشروع السياسة الصناعية العظيمة إلى تقديم مجموعة من التوصيات السياسية لتعزيز الاستراتيجية الصناعية الأمريكية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً معقولاً لسياسة صناعية عظيمة والسؤال هو هل يمكن للسياسة الصناعية ان تخلق ازدهاراً واسعاً بدلاً من مجرد دعم الشركات الكبرى وهل حققت هذه السياسة او ستحقق ايا من أهدافها المعلنة سواء كانت عامة ومحددة وإلى أي مدى، ان السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية نجحت تاريخياً عندما كانت موجهة بأهداف عامة واضحة وتدار عبر مؤسسات قوية، لكن النهج الذي اتبعته إدارة ترامب حالياً يستخدم أدوات السياسة الصناعية بطريقة استخراجية تخدم المستثمرين أكثر مما تخدم المجتمع.

الكلمات المفتاحية : السياسة الصناعية، النهج الاستخراجي، اقتصاد المهمة.

Summary.

This article is an important contribution to the debate on the return of industrial policy in the United States and reflects a shift in Western economic thought toward restoring the role of the state in guiding innovation. Industrial policy during the early years of the Biden administration marked a move toward a more robust industrial strategy, viewed as essential to economic national security. This shift places the United States on a new path aimed at accelerating the development and growth of innovative technologies and key industries while also rebuilding domestic manufacturing capabilities. The Great Industrial Policy project seeks to provide a set of policy recommendations to strengthen the American industrial strategy. The United States possesses a reasonable foundation for implementing a comprehensive industrial policy; however, the central question remains whether such policies can generate broad prosperity rather than merely supporting large corporations. It also raises questions about whether these policies have achieved, or will achieve, their stated general and specific objectives and to what extent. Historically, industrial policy in the United States has been successful when guided by clear national goals and implemented through strong institutional frameworks. However, the approach associated with the Trump administration has tended to employ industrial policy tools in a more extractive manner, often serving investors more than the broader society.

Keywords: Industrial policy, extractive approach, mission economics

يرى الكاتب بأن السياسة الصناعية ليست جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية بل هي ركيزة أساسية في بناء قوتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، حيث يركز المقال على أسس حسب وجهة نظر الباحث وهي :

_الدولة الريادية

_اقتصاد المهمة

فالدولة ليست مجرد منظم لشكل السوق بل هي فاعل مركزي في خلق الأسواق وتوجيه الابتكار بشرط تحمل المخاطر وبناء مؤسسات قادرة على إدارة وربط التمويل العام بعوائد عامة.

إن عودة الاستراتيجية الصناعية العظيمة متصدرة الاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية فهي ليست جديدة على التجربة الأمريكية بل هي ركيزة أساسية لبناء التفوق التكنولوجي والصناعي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن الإشكالية هنا لا تكمن في مبدأ تدخل الدولة وإنما الطريقة التي يتم التعامل بها والأهداف ووسائل التنفيذ مثل الملكية والدعم والرسوم الكمركية بصورة تهدف إلى انتزاع العوائد المالية دون تحقيق منفعة اجتماعية مستدامة.

ارتبطت السياسة الصناعية تأريخيا في الغرب برغبة الحكومات في حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنتجات القادمة من الخارج والتي كانت في معظم الأوقات أكثر تنافسية بسبب اسبقيتها في التمرس واكتساب التجربة في المجال الصناعي ودورها في خفض التكاليف والتأهل للمنافسة.

وفي هذا السياق يؤكد المؤرخ الاقتصادي بول بيروك في كتابه (أساطير وتناقضات التأريخ الاقتصادي) ان البلدان الغربية طورت صناعاتها في ظل السياسة الحمائية وليس في كنف التجارة الحرة على عكس ما هو شائع، والسياسة الصناعية هي استخدام سلطة الدولة ومواردها العامة لبناء القدرة على إنتاج خطوط محددة من المنتجات المصنعة والحفاظ عليها وتطوير التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بها.

وعملت الحكومات في هذه البلدان على تبني سياسات لأحلال الواردات وذلك بإنشاء صناعات محلية تقوم بمنتجات السلع التي كانت تستورد في السابق وإقامة حواجز كمركية أمام السلع المستوردة لجعل السلع المحلية أكثر تنافسية.

يفترض المقال وجود قدرة مؤسسية عالية للدولة قد لا تكون متاحة سياسياً في ظل الانقسام الحزبية، اعتمد الكاتب على منهج التحليل الوصفي القائم على الاستقراء التاريخي لتجربة الاستراتيجية الصناعية الأمريكية وتحليل السياسات العامة وكذلك المنهج المقارن حيث المقارنة بين عهدي بايدن وترامب وأيضاً منهج التحليل النقدي لعودة السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو ان المقال يثير اسئلة مهمة منها، هل ان الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على امتلاك السيطرة المؤسسية التي يفترضها الكاتب وكيف يمكن فرض شروط تقاسم العوائد دون إهدار رأس المال، وهل يمكن أن يطبق اقتصاد المهمة الذي طرح في المقال انظمة سياسية منقسمة.

المقارنة واضحة بين عهدي بايدن وترامب وفي كل عهد تم إطلاق تسمية للنهوض بالسياسة الصناعية، ففي عهد بايدن تم تسمية هذه السياسة باستراتيجية (الشعور بالرسالة) حيث أن نهج بايدن جاء بسلسلة من الإجراءات التشريعية لتحفيز الاستثمار الخاص في أشباه الموصلات والطاقة النظيفة والتصنيع المتقدم وحققت سياسة بايدن الصناعية نتائج ملموسة بما في ذلك استثمارات خاصة كبيرة في قطاع التصنيع والتصنيع المتقدم والطاقة النظيفة، وفي عام 2022 شجع إقرار قانون chips وقانون العلوم وتوقع حوافز تصنيعية اتحادية كبيرة لإعادة بناء القدرة، كما حافظ بايدن على التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب في ولايته الأولى وأقرت إدارة بايدن ضمناً بأن التمويل العام لا ينبغي ان يكون مجرد تمويل غير مشروط من الشعب الأمريكي إلى الشركات الخاصة بل يجب أن يكون أداة لتشكيل نتائج أوسع تضمن ان تعيد الشركات التي تتلقى الدعم العام، حظيت سياسة بايدن الصناعية بأشادة واسعة لأسباب ثلاث :

__ تم سنّها على نطاق واسع.

_ تجاوزت هذه السياسة ضغوط جماعات التقشف وحلفائها الاكاديمين الموقف التشاؤمي التقليدي الذي يتبناه الاقتصاديون السائدون عن مواجهة اي قرار حكومي.

_ صممت امام اتهامات لاحقة بالمسؤولية.

إن نهج بايدن يدمج السياسة الداخلية والخارجية لمصلحة الامن القومي والاقتصادي على حد سواء فهو يدعم الاستثمار في القدرة الإنتاجية المحلية كما تبنى شراكات مع الحلفاء لتأمين سلاسل التوريد العالمية للمنتجات الحيوية.

اما في ولاية ترامب الثانية فكانت تسمية هذه السياسة ب(النموذج او النهج الاستخراجي) استهدف ترامب مختبرات الأبحاث والجامعات والبنية التحتية المؤسسية للابتكار الأمريكي، التفكير للابتكار الأمريكي في المجال المدني والدفاعي والتكنولوجي واستخدام أدوات السياسة الصناعية دون هدف عام واضح ودون التماسك الاستراتيجي او القدرة المؤسسية اللازمة لفاعلية هذه الأدوات

ولتحقيق الازدهار لم تسهم الإجراءات التي سنّها ترامب في إنشاء أنظمة عامة قوية ومجهزة بالموارد الكافية، وبذلك تكون أدوات السياسة الصناعية فعالة فقط عندما تدمج في مؤسسات كفؤة لا لمجرد مكافئة ذوي النفوذ، فالمهمة حالياً ليست التخلي عن الاستراتيجية الصناعية بل جعلها تعمل لصالح الشعب الأمريكي وبذلك يجب أن تسهم الاستراتيجية الصناعية الفعالة في خلق الثروة من خلال الاستثمار العام.

خلاصة المقارنة، نجحت استراتيجية بايدن نجاح ضمني في تحفيز الاستثمار وحققت توسعا انتاجيا لكنها لم تؤدي إلى تحسن ملموس في مستوى المعيشة، اما نهج ترامب فكان استخراج القيمة بدل بنائها إذ اتسم بغياب الأهداف العامة وإلغاء الشروط الاجتماعية على الدعم واضعاف المؤسسات البحثية التنظيمية.

هناك تماسك وربط بين الاقتصاد والسياسة يفسر لماذا لم تترجم الإنجازات الصناعية إلى مكاسب انتخابية.

يفتقر المقال إلى المقارنة المنهجية الدولية، كان من الممكن أن يطرح الكاتب مقارنة ليس فقط على مستوى الداخل الأمريكي انما مقارنة دولية ممكن مع الصين او الاتحاد الأوروبي.

ولم يعد الانقسام الحقيقي في الولايات المتحدة الأمريكية بين الخطاب الجيفرسوني والممارسة الهاملتونية بل بين دولة ريادة تبني القدرات وتخلق قيمة عامة ودولة أخرى تقدم الدعم وتكافئ المستثمرين من القطاع الخاص والمصالح ذات النفوذ السياسي على حساب دافعي الضرائب، يجب تقييم أي سياسة فعلية بناء على أهداف واقعية لأنظرية فلا يمكن تمرير أي مشروع في الكونغرس بمجرد الادعاء باكتشاف أثر خارجي في السياسة الأمريكية، من المفيد التمييز بين الأهداف التي تخاطب مفهوم المصلحة العامة بشكل عام وتلك المصممة خصيصاً لأغراض النخبة الحاكمة وإن مسألة تحديد السياسات المعتمدة في كل مكان وزمان محددين تحسم بتوازن القوى في هيكل صنع القرار في الدول التي توصف غالباً بأنها سلطوية وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الكونغرس يلعب دوراً محورياً في تصميم القرارات من هذا النوع والبت فيها داخل هذه المؤسسة.

إن قانون إعادة الاستثمار الصناعي وحده سيؤدي إلى استثمار مشترك من القطاعين العام والخاص في الطاقة النظيفة يتجاوز 3 تريليون دولار أمريكي خلال العقد القادم ولو كان استقطاب رؤوس أموال القطاع الخاص هو المعيار الوحيد لتقييم هذه السياسة الصناعية الجديدة لكان من الممكن اعتبارها نجاحاً باهراً ولكن هذا ليس هو المعيار فاستراتيجيات صناعية حديثة تتضمن معايير أخرى تتعلق بالعملية مثل التنافسية والشفافية والضوابط مثل الحياد التكنولوجي وتوسيع نطاق الوصول إلى الإعفاءات الضريبية والشروط مثل توفير وظائف عالية الجودة والإنتاج المحلي والنتائج المهمة مثل صناعة أشباه موصلات قادرة على المنافسة عالمياً وصناعات طاقة متجددة محلية قوية وذلك يتطلب رصدًا وتقيماً وقدرة على التكيف بمرونة. لكي تتجح الاستراتيجية الصناعية يجب على صانعي السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية مواءمة التمويل والمشتريات واللوائح والابتكار مع أهداف عامة ملموسة وصياغة سياسات ذات بنود قابلة للتنفيذ تؤدي إلى تحسين الأجور وزيادة القدرة على تحمل التكاليف وتحقيق عوائد يمكن إعادة استثمارها في ابتكارات مستقبلية.

المصادر :

1_ اليزابيث ب رينولدز، التحول الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية وضع استراتيجية صناعية في القرن الحادي والعشرين، مقال منشور في مجلة الصناعة والمنافسة والتجارة، الولايات المتحدة الأمريكية، العدد (8) رقم المجلد (٢٤) سنة ٢٠٢٤.

2_ James k. Galbrath, industrial policy is agood ideas, but so car we don't have one industrial Policy, apr, 19,2020.

3_ fasteau, Ian fletcher, Industrial Policy for the United States winning the competition for good jobs and High _ value industries, No, 2024, industrial policy for the United States.

4_ Building Resilience through amade in America Industrial Strategy miad in America office of management and Budget, the white house, january, 2025.